مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

حقول النفط والغاز البحرية العابرة للحدود في الخليج:
بشير تعاون أم احتمال للصراع؟

د. ناجي أبي عاد

مستشار أول في شؤون الطاقة – مركز الخليج للأبحاث

خبير دولي في شؤون الطاقة

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

تشير الأدلة الجيولوجية حول العالم إلى أن موارد النفط والغاز قد تتواجد أحيانًا في مناطق عابرة للحدود تمتد عبر دولتين أو منطقتين أو أكثر، وتتقاسم خيراتها فيما بينها، فمكامن النفط والغاز لا تعترف قطعاً بالحدود، كما أن البترول لا يعرف حدودًا سياسية.

ووفقًا لمعايير صناعة البترول الدولية، عندما تشترك جهتان أو أكثر في حقل هيدروكربوني واحد، فإن تطبيق إحدى الاستراتيجيات الأربع التالية من شأنه أن يضمن التطوير الأمثل للمكمن:

• **اتفاقيات التوحيد الدولية:** تُعدّ هذه الاتفاقيات المعيار الذهبي في هندسة البترول والقانون على مُستوى العالم، حيث تُوقّع الحكومات المُتجاورة مُعاهدةً تسمح للشركات على جانبي الحدود بتشغيل الحقل بشكل مُشترك كمشروع واحد، مما يُزيل القيود الحدودية المُصطنعة.

• **تعيين مُشغّل واحد:** يتفق أصحاب المصلحة المُشاركون على شركة تشغيل واحدة مُحايدة لإدارة جميع عمليات الاستخراج والإنتاج، مما يضمن الحفاظ على ضغط موحد داخل الحقل وتصريفًا فعالًا للسوائل من داخله.

• **المُشاركة الديناميكية في الحقل:** يتم تحديد توزيع الإيرادات وتقاسُم التكاليف وفقًا لمُعادلة تعتمد على النسبة المئوية للهيدروكربونات الموجودة على جانب كل دولة، ونظرًا لتغير مواقع المكامن واستنزافها بمرور الوقت، تتضمن المُعادلات عادةً بندًا لإعادة التقييم، حيث يُعاد تقييم الاحتياطيات دوريًا باستخدام بيانات زلزالية ثُلاثية الأبعاد ومُحدّثة.

• **إدارة موحدة للمكامن:** يُطبّق الفنيون خطة موحدة لاستخلاص النفط المُعزز (مثل حقن الماء أو الغاز) في جميع أنحاء الحقل دون القلق بشأن فقدان الضغط عند عبور حدود الدول.

وعند اتخاذ قرار بشأن تطبيق إحدى هذه الإستراتيجيات، يجب مُراعاة عوامل عديدة، منها حجم الحقل العابر للحدود، وتكوينه، وعمقه، ومدى بُعده عن أقرب بنية تحتية لوجستية وتصنيعية ونقلية. ومن العوامل المُهمة ما إذا كان الحقل المُشترك مشمولاً بالفعل باتفاقية نهائية لترسيم الحدود بين الدول المعنية.

> **مكامن النفط والغاز لا تعترف قطعاً بالحدود كما أن البترول لا يعرف حدودًا سياسية**

ومن الواضح أن تطوير حقول النفط العابرة للحدود يُعدّ إما مُحفزاً للصراع أو أداة فعّالة لبناء السلام. فعند إدارتها بشكل تعاوني من خلال أُطر دبلوماسية أو قانونية، توفر الموارد المُشتركة ثروة مُتبادلة هائلة وتُثني عن المواجهات العسكرية. وفي المقابل، إذا ما نُزعت السيطرة على هذه الحقول، فإنها غالباً ما تُؤجّج حروب الموارد، وحركات التمرد، وعدم الاستقرار الجيوسياسي.

ماذا عن الخليج؟ تضُم هذه المنطقة الغنية بالنفط العديد من حقول الهيدروكربونات البحرية العابرة للحدود، وخزانات جيولوجية تمتد عبر الحدود البحرية الدولية، مما يستلزم مُعاهدات مُتخصصة للتطوير عابرة للحدود. وفي حين أن العديد من هذه الحقول كانت موضوع اتفاقيات تهدف إلى تطويرها بشكل مُشترك وتنسيق أي جهد في هذا الاتجاه، إلا أن العديد من حقول البترول العابرة للحدود الأخرى في المنطقة لا تزال غير مُطورة على النحو الأمثل.

وبالتالي، يختلف مقام ووضع حقول النفط والغاز البحرية العابرة للحدود في الخليج من حقل إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وفيما يلي مُراجعة موجزة للحقول البحرية العابرة للحدود في المنطقة بهدف التحقق من كل حالة على حدة.

١. حقل غاز الشمال/ بارس الجنوبي

يُعرف أكبر حقل غاز غير مُصاحب في العالم باسم «حقل الشمال» في قطر، وحقل «بارس الجنوبي» في إيران، ويقع في وسط مياه الخليج، وهو عبارة عن مخزون جيولوجي ضخم يحتوي على ما يُقدّر بنحو ١٥ تريليون متر مُكعب من الغاز الطبيعي القابل للاستخراج.

ولا يوجد تطوير مُشترك لهذا الحقل بأكمله، ويُمثّل «حقل الشمال» الحصة الأكبر (حوالي ٦٠ بالمئة) من هذا التكوين الجيولوجي الضخم، وهو أساس صناعة تصدير الغاز القطرية الضخمة، والتي تُزوّد ما يقرُب من ٢٠ بالمئة من الغاز الطبيعي المُسال في العالم. أما حقل «بارس الجنوبي»، فيُغطّي مساحة جُغرافية أصغر (حوالي ٤٠ بالمئة) من هذا التكوين الضخم، ولكنه يتميّز بإنتاجية عالية. وتستخدم إيران احتياطياتها بشكل أساسي لتوليد الطاقة محلياً، والتدفئة الصناعية، وإنتاج البتروكيماويات، مما يُلبّي نحو ٧٠ بالمئة من إجمالي استهلاكها المحلي من الغاز.

> **تضُم هذه المنطقة الغنية بالنفط العديد من حقول الهيدروكربونات البحرية العابرة للحدود وخزانات جيولوجية تمتد عبر الحدود البحرية الدولية مما يستلزم مُعاهدات مُتخصصة للتطوير عابرة للحدود**

ويحتوي الحقل أيضاً على خزان نفطي تتشارك فيه إيران وقطر، ويُطلق على هذا التكوين النفطي اسم «طبقة بارس الجنوبية النفطية (SPOL)» في إيران، وحقل «الشاهين» النفطي في قطر، والذي يُنتج حاليًا ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف برميل يوميًا.

٢. حقل أبو سعفة النفطي

يقع حقل "أبو سعفة" النفطي البحري في المياه الواقعة بين المملكة العربية السعودية والبحرين، ولقد اكتُشف الحقل عام ١٩٦٣، وتبلغ مساحته حوالي ١٩ كيلومترًا في ١٠ كيلومترات، ويقع جنوب شرق حقل «بري» السعودي الضخم، ويُنتج الحقل حاليًا نحو ٣٠٠ ألف برميل يوميًا من احتياطيات قابلة للاستخراج تبلغ حوالي مليار برميل.

وعلى عكس الحدود المتنازع عليها تقليديًا، تتقاسم المملكة العربية السعودية والبحرين عائدات الاستخراج النفطي من حقل «أبو سعفة» بالتساوي، وتتولى شركة أرامكو السعودية إدارة الحقل، ويتم تسويق وإدارة عائدات حصة البحرين البالغة ١٥٠ ألف برميل يوميًا نيابةً عن حكومة المنامة، وتُشكل عائدات هذا الحقل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الوطني للبحرين.

تتقاسم المملكة العربية السعودية والبحرين عائدات الاستخراج النفطي من حقل «أبو سعفة» بالتساوي وتتولى شركة أرامكو السعودية إدارة الحقل

٣.الحقول البحرية في المنطقة المُقسمة السعودية/الكويتية

أُنشئت المنطقة المحايدة المقسمة بين المملكة العربية السعودية والكويت بموجب بروتوكول «العقير» لعام ١٩٢٢. وهي ليست حدودًا متنازعًا عليها، بل منطقة مقسمة متفق عليها بشكل فريد.

وتتشارك الدولتان بشكل كامل في الإدارة السيادية وإنتاج البترول وعائدات حقول النفط الواقعة في المياه الإقليمية لهذه المنطقة بما في ذلك الحقول البحرية مثل «الخفجي» و«الحوت».

٤. حقل سلمان/أبو البخوش النفطي

اكتُشف حقل «سلمان»/«أبو البخوش» وهو حقل نفط بحري عابر للحدود في الخليج عامي ١٩٦٥ و١٩٦٩ على التوالي، ويقع الحقل على الحدود البحرية بين الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي) وإيران، على بُعد حوالي ١٤٤ كيلومترًا جنوب جزيرة لافان الإيرانية، ويقع ما يُقارب من ٧٠ بالمئة من الحقل في المياه الإيرانية (حيث يُعرف باسم «سلمان»)، ونحو ٣٠ بالمئة قبالة سواحل أبوظبي (حيث يُعرف باسم «أبو البخوش» أو ABK). ورغم أن الحقل مُشترك، إلا أن كلًا من الجانبين يُدير قطاعه بشكل مُستقل تمامًا.

وقُدر إجمالي الاحتياطيات الموجودة في الأصل في الحقل بحوالي ٤,٥ مليار برميل من النفط مع احتياطيات بنحو ١,٦ مليار برميل قابلة للاستخراج، ولا يزال نحو ٥٠٠ مليون برميل من النفط داخل الحقل وقابلًا للاستخراج. ويُنتج حقل «أبو البخوش» حاليًا نحو ١١ ألف برميل يوميًا من النفط والمُكثفات، مُقارنةً بحوالي ٥٠ ألف برميل يوميًا من حقل «سلمان».

٥. حقل نُصرت/فاتح النفطي

يقع حقل «نُصرت» وهو خزان نفطي بحري مُشترك في الخليج، على بُعد حوالي ٣٥ كيلومترًا جنوب شرق جزيرة سري الإيرانية، ولقد اكتُشف الحقل عام ١٩٨١، وهو مُشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ويُعد امتدادًا لحقل «فاتح» في إمارة دبي.

وتتولى شركة دبي للبترول تشغيل الجانب الإماراتي من الحقل، بينما تتولى شركة النفط البحرية الإيرانية تطوير القسم الإيراني، وقد بلغ أقصى إنتاج للنفط من القطاع الإماراتي ٦٥ ألف برميل يومياً في سبعينيات القرن الماضي، مُقارنةً بـ ٣٥٠٠ برميل يومياً فقط من الجانب الإيراني.

٦. حقل بندق النفطي

يمتد حقل «بندق» (أو البندق) وهو حقل نفطي بحري مُشترك على طول الحدود البحرية بين أبوظبي وقطر في الخليج. ويقع على بعد حوالي ١٠٠ كيلومتر شرق الدوحة، ونحو ٢٠٠ كيلومتر غرب مدينة أبوظبي.

ولقد اكتُشف الحقل عام ١٩٦٥ وبدأ الإنتاج فيه عام ١٩٧٥، ويخضع لاتفاقية توحيد تُقسّم بموجبها جميع الاحتياطيات وتكاليف الإنتاج والإيرادات بالتساوي بين البلدين، ويُنتج الحقل ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف برميل يوميًا، وتتولى إدارته وتشغيله شركة بندق المحدودة، وهي شركة يابانية تابعة بالكامل لشركة تطوير البترول المتحدة (UPD).

٧. حقل هنغام/غرب بُخاء للنفط والغاز

يمتد حقل «هنغام»/«غرب بُخاء» وهو خزان نفطي وغازي بحري على طول الحدود البحرية بين إيران وسلطنة عُمان في مضيق هرمز، ويُعرف الجانب الإيراني من الحقل باسم «هنغام»، بينما يُطلق على القطاع العُماني اسم «غرب بُخاء».

ولقد اكتُشف الحقل عام ١٩٧٦، وهو يحتوي على احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي ومُكثفات النفط. ولأن المكمن عابر للحدود، فقد وقّعت الدولتان على مدى عقود مذكرات تفاهم متعددة لاستكشاف سبل التطوير المشترك. ومع ذلك، ونظرًا للحساسية السياسية لمسألة تقسيم حصص الموارد، لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي لتقسيم رسمي لحصص الاستخراج أو الأرباح. وفي غضون ذلك، تستخرج إيران يوميًا من قسمها من الحقل حوالي ١٦ ألف برميل من النفط والمُكثفات، ونحو ١,٢ مليون متر مُكعب من الغاز.

٨. حقل مُبارك النفطي

يُعدّ حقل «مُبارك» النفطي حقلًا نفطيًا بحريًا ناضجًا في الخليج، تتشاركه إمارة الشارقة الإماراتية وإيران. ولقد اكتُشف الحقل عام ١٩٧١ من قِبل شركة نفط الهلال، وجعل من الشارقة عام ١٩٧٤ ثالث إمارة مُنتجة للنفط في دولة الإمارات العربية المتحدة.

نظرًا للحساسية السياسية لمسألة تقسيم حصص الموارد لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي لتقسيم رسمي لحصص الاستخراج أو الأرباح

ويمتد حقل «مُبارك» على طول الحدود المُشتركة بين إيران والإمارات العربية المتحدة بالقرب من جزيرة أبو موسى. وبسبب النزاعات المُتعلقة بتحديد الحدود، نصت مُذكرة تفاهم وقعت عام ١٩٧١ على تقسيم عائدات النفط من الحقل بالتساوي بين الشارقة وإيران، وبلغ إنتاج الحقل ذروته بنحو ٣٨ ألف برميل يومياً من النفط الخام والمُكثفات عام ١٩٧٥.

٩. حقل فاروزان/مرجان النفطي

يُعدّ حقل «فاروزان/مرجان» حقلاً نفطياً بحرياً رئيسياً يقع على بُعد حوالي ١٠٠ كيلومتر جنوب غرب جزيرة «خارج» الإيرانية، ولقد اكتُشف الحقل عام ١٩٦٦، ويُعرف باسم «فاروزان» في إيران و»مرجان» في المملكة العربية السعودية، وتُقدّر احتياطياته الفعلية بأكثر من ٢,٣ مليار برميل من النفط الخام، تُسيطر المملكة العربية السعودية على الغالبية العظمى (أكثر من ٨٠ بالمئة) منها.

وعلى الرغم من أن كلّا من البلدين قد استهدفا تنقيباً وإنتاجاً مُشتركاً للحقل، إلا أنهما طوّرا قطاعيهما بشكل تنافسي، ولا توجد بينهما خطة تطوير مُشتركة أو أي آلية لتقاسُم الموارد. ولقد كان تاريخياً الإنتاج اليومي في الجانب الإيراني من الحقل حوالي ١٠٠ ألف برميل ، لكنه انخفض إلى نحو ٤٠ ألف برميل بسبب تقادم البنية التحتية والعقوبات الدولية. وفي غضون ذلك، وفي القطاع السعودي من الحقل الذي يُنتج تاريخياً ما بين ٥٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً –ما يجعله أحد أكبر الحقول البحرية في العالم– نفّذت شركة أرامكو السعودية برنامج توسعة ضخماً لإضافة قُدرة إنتاج يومية تُقدر بحوالي ٥٥٠ ألف برميل من النفط الخام ونحو ٧٠ مليون متر مُكعب من الغاز.

نفّذت شركة أرامكو السعودية برنامج توسعة ضخماً لإضافة قُدرة إنتاج يومية تُقدر بحوالي ٥٥٠ ألف برميل من النفط الخام ونحو ٧٠ مليون متر مُكعب من الغاز

١٠. حقل إسفنديار/لولو النفطي

يُعرف هذا الحقل النفطي البحري، والذي قُدّرت احتياطياته بنحو ٥٣٢ مليون برميل عند اكتشافه عام ١٩٦٦، باسم «إسفنديار» في إيران و»لولو» في المنطقة المحايدة السعودية الكويتية، ويقع على بُعد حوالي ٩٥ كيلومتراً جنوب غرب جزيرة «خارج».

ولم يتم تطوير هذا الحقل من أي جانب، وهو بالفعل من أقل حقول النفط الإيرانية تطوراً. ونتيجة لذلك، تراجع الإنتاج فيه في السنوات الأخيرة.

١١. حقل غاز فرزاد-أ/عربية وحقل غاز فرزاد/الحصباة

يشهد حقل الغاز البحري العابر للحدود بين إيران والمملكة العربية السعودية تطورًا بطيئًا في الجانب الإيراني («فرزاد-أ»)، بينما يُنتج يوميًا نحو ٣٠ مليون متر مُكعب منذ عام ٢٠١٣ في الجزء السعودي، المعروف بحقل «عربية». ويحتوي الحقل بأكمله على ما يُقارب من ٣٤٠ مليار متر مُكعب من الغاز الجاف.

وفي مكمن قريب، تمتلك إيران الحصة الأكبر (حوالي ٧٥ بالمئة) من احتياطيات حقل «فرزاد-ب» الغازي، والتي تُقدر بنحو ٦٥٠ مليار متر مُكعب، إلا أنها لم تُحرز تقدمًا في تطوير المكمن بعد، في حين طورت المملكة العربية السعودية القطاع الخاص بها، والمُسمى «الحصباة «، وخلال العمليات الاعتيادية، يُنتج حقل «الحصباة « ما يصل إلى ٣٧ مليون متر مُكعب من الغاز يوميًا.

١٢. حقل الخليج/رشادات النفطي

يُعدّ حقل «الخليج» النفطي في قطر، المعروف باسم «رشادات» على الجانب الإيراني من الحدود، خزانًا بحريًا مُشتركًا يقع بالقرب من الحدود البحرية الإيرانية القطرية، على بُعد حوالي ٤٠ كيلومترًا شمال شرق جزيرة حالول القطرية.

وبينما يُنتج الجزء القطري («الخليج») منذ عام ١٩٩٧ -والذي تُطوّره شركة توتال إنيرجي الفرنسية بنشاط-، واجه القطاع الإيراني («رشادات») عقبات تشغيلية وتأخيرات طويلة، وعليه يُنتج حقل «الخليج» حاليًا حوالي ٢٥ ألف برميل يوميًا، مقارنة مع ما يقارب من ٨ آلاف برميل يوميًا من حقل «رشادات» .

١٣. حقل بلال للنفط والغاز

اكتُشف حقل «بلال» للغاز عام ١٩٦٧، ويحتوي على حوالي ٨٥ مليار متر مُكعب من الغاز، ونحو ٥٣٠ مليون برميل من النفط الخام، وأكثر من ١٨٠ مليون برميل من المكثفات، ويقع الحقل على بعد حوالي ٤٠ كيلومترًا شرق حقل جنوب بارس، على طول الحدود بين إيران وقطر.

على الرغم من تقاسُمه مع قطر، إلا أن الجانب الإيراني وحده هو من قام بتطوير حقل «بلال»؛ بهدف الوصول إلى إنتاج يومي يبلغ حوالي ١٤,٢ مليون متر مُكعب من الغاز، ونحو ١٥ ألف برميل من المكثفات، بدءًا من عام ٢٠٢٨.

> **الجانب الإيراني وحده هو من قام بتطوير حقل «بلال»؛ بهدف الوصول إلى إنتاج يومي يبلغ حوالي ١٤.٢ مليون متر مُكعب من الغاز بدءًا من عام ٢٠٢٨**

١٤. حقل غاز درّة/آرش

يُطلق على حقل الغاز الطبيعي المُتنازع عليه بشدة والواقع في شمال الخليج، اسم «آرش» في إيران، بينما تُشير إليه المملكة العربية السعودية والكويت باسم «درّة»، وتدّعي إيران أن ٤٠ بالمئة من الحقل يقع ضمن مياهها الإقليمية، في حين تؤكد الدولتان العربيتان حقوقهما المشتركة والحصرية على كامل المنطقة. وتُقدّر احتياطيات الغاز في الحقل بحوالي ٥٧٠ مليار متر مكعب.

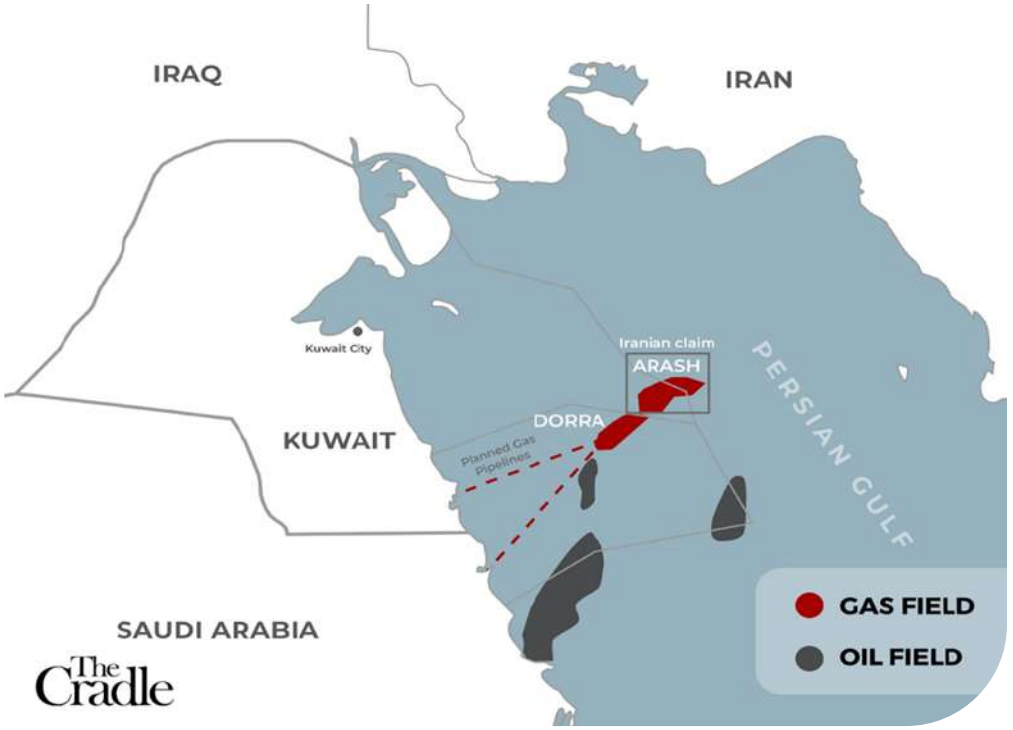

وفي حين أن اتفاقية عام ١٩٦٨ قد حددت خط الأساس للحدود البحرية بين إيران والمملكة العربية السعودية، إلا أن الإحداثيات الدقيقة وتوزيع الموارد الجوفية في العديد من الحقول المُشتركة بما في ذلك حقل «درّة/آرش» لا تزال غير مُحددة. وفي غضون ذلك، وقّعت الكويت والمملكة العربية السعودية اتفاقيات لتطوير حقل «درّة/آرش» بشكل مُشترك، وأطلقتا مُناقصات لاستخراج الغاز من المكمن، ولطالما رفضت إيران هذه الاتفاقيات الثنائية باعتبارها غير قانونية، وهددت بتوقيف أي حفر أحادي.

> **وقّعت الكويت والمملكة العربية السعودية اتفاقيات لتطوير حقل «درّة/آرش» بشكل مُشترك وأطلقتا مُناقصات لاستخراج الغاز من المكمن**

الخلاصة: المطلوب تطوير أمثل للحقول العابرة للحدود

كما رأينا في الأقسام السابقة، لا تزال العديد من حقول النفط العابرة للحدود في الخليج غير مُطوَّرة على النحو الأمثل. ولا يُعدّ هذا الوضع الأمثل لتطوير واستغلال هذه المكامن الحيوية، ولا يخدم مصالح الدول المعنية واقتصادياتها النامية.

ففي الواقع، يؤدي عدم التطوير الأمثل للحقول العابرة للحدود إلى ما يُعرف بـ«الاستنزاف» أو «الحفر المُجاور»، حيث تتسابق المشغلون على استخراج أكبر قدر مُمكن من النفط والغاز قبل انتقاله عبر الحدود، ويُقلل هذا التنافس بشكل كبير من مُعدل استخلاص النفط من الحقل، ويُسبب فقدانًا سريعًا للضغط، ويزيد من المخاطر البيئية، وقد يتصاعد ليصل إلى صراع جيوسياسي خطير. ومن جهة أخرى، عندما تُدار الحقول المشتركة بشكل تعاوني من خلال أطر دبلوماسية أو قانونية، فإن مواردها المُشتركة تُوفر ثروة مُتبادلة هائلة وتُثني عن المواجهات العسكرية.

ويعتمد مصير الحقول العابرة للحدود في الخليج، سواء أكانت ستؤدي إلى السلام أم إلى الصراع، بشكل كبير على الإرادة السياسية القائمة، والحوكمة الشفافة، واعتماد أطر دولية عادلة. ولكن لتحقيق سيناريو «السلام والتعاون»، تحتاج دول المنطقة إلى بناء بيئة مُستدامة من الثقة المُتبادلة. ولهذا، يحتاج الخليج إلى الكثير من الوقت والجُهد، والعزيمة الصادقة، والإرادة الحقيقية، بالإضافة إلى جهود دؤوبة ومُستمرة.

> **يعتمد مصير الحقول العابرة للحدود في الخليج سواء أكانت ستؤدي إلى السلام أم إلى الصراع بشكل كبير على الإرادة السياسية القائمة والحوكمة الشفافة وإعتماد أطر دولية عادلة**

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64